

التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي:

حالة ليبيا

أ. شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3

الملخص:

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار. لذا سنحاول في هذه الدراسة التركيز على الوضع الأمني في ليبيا خاصة مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قبلية أو إقليمية لنبين أثر التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي.

Abstract:

The achievement of social peace is an essential factor to provide security and stability in the community, and if they lost the case of the social ladder or weakened, the corollary is that the deterioration of security and instability. Therefore, in this study we will try to focus on the security situation in Libya, especially with the weakness of transitional governing institutions, and continues to struggle between political factions on the levels of partisan or zonal or tribal or regional to show the impact of marginalization of tribal and sectarian factor for the failure to achieve social peace.

مقدمة:

إن الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا وتقنيا، لم تبني بلون تاريخي أو قبلي أو عرقي واحد، وإنما هي عبارة عن مجموعة من المجتمعات التاريخية أو القبلية أو العرقية، التي اندمجت مع بعضها البعض على قاعدة السلم الاجتماعي والوطن الواحد والمصلحة المشتركة، ولم تقف هذه الأوطان عند هذه الحدود، وإنما عملت على تطوير التجربة، وتعميق الوحدة الوطنية بنظام قانوني يكفل للجميع حريتهم، ويتعاطى مع الجميع على القاعدة الوطنية المشتركة. وبهذا تم إبطال المفعول السلبي للتمايز التاريخي أو العرقي أو القبلي. عبر نظام يؤسس السلم الاجتماعي، الذي يصنع عند المواطن حالة نفسية وعملية تتجه نحو إعلاء المشترك مع الإنسان الآخر، واحترام نقاط التمايز وإبقائها في حدودها الطبيعية التاريخية والثقافية. وحينما نتعمق في التاريخ وعوامل نشوء العصبية، ومن ثم تأثيرها السيئ في الوجود المجتمعي. نجد أن ظروف القهر والنفي والإقصاء والاستعلاء، هي التي تدفع الآخرين إلى التخندق و في إطار عصبي ضيق. وإن المزيد من الاستعلاء، لا يؤدي إلى تلاشي العصبية التاريخية والاجتماعية، وإنما يزيدا اشتعالا. فالنفي لا يولد إلا نفيًا مثله، والعنف يصنع عنفا مضادا. وهكذا يصبح خيار القفز التعسفي على التنوع المجتمعي لا يحل المسألة بل يزيدا تعقيدا. والمنظور السليم للتعامل مع العصبية التاريخية، هو المزيد من السلم الاجتماعي والتسامح الثقافي، الذي يسمح لتلك العصبية من ممارسة دورها الإيجابي في البناء والتلاحم الاجتماعي. إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار. لذا سنحاول في هذه الدراسة التركيز على الوضع الأمني في ليبيا خاصة مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قبلية أو إقليمية لنبين أثر التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي وأعمال العنف وذلك من خلا بعض النقاط التي سنتناولها لعل أهمها:

- 1 - عواقب سقوط القذافي على الأمن الليبي.
- 2 - دور العامل القبلي في عدم تحقيق السلم الاجتماعي.
- 3 - الجماعات العرقية وعلاقتها بشبكات الإجرام المنظم والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- 4 - التشدد السلفي في شرق ليبيا.
- 5 - العجز الليبي عن السيطرة على الحدود.

أولاً: عواقب سقوط القذافي على الأمن الليبي:

أدى انهيار نظام القذافي إلى زعزعة وضع استمر لمدة اثنين وأربعين عاماً، فقد هرب حكام الأقاليم في حين أن كل القبائل التي استفادت بشكل أو بآخر من سياسات القذافي مثل قبيلة القذاذفة، وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس من الفئات التي كانت محرومة سابقاً. كما شهد الجنوب تدفقاً للجماعات المسلحة من الشمال وهي جماعات لم تكن تتمتع بالتنظيم والانضباط الجيد، حيث حاول بعضها تولي مراقبة وضبط التهريب، وقد أدى ذلك إلى نشوء حالة من الغموض التي كانت له عواقب وخيمة سواء بالنسبة إلى قدرة الدولة على إدارة الحدود الليبية أو بالنسبة إلى مصير القبائل التي تعيش هناك في الأنشطة العابرة للحدود. لم يكن بإمكان الحكومة المؤقتة في ليبيا المتمثلة بالمجلس الوطني الانتقالي فعل الكثير للتأثير على نشاط هذه الجماعات، كما لم تكن تستطيع أن تحل محلها وكإجراء مؤقت قام وزير الداخلية والدفاع في المجلس الانتقالي بتسجيل المجالس المحلية العسكرية إلى جانب عدد هائل من الكتائب المنتشرة عبر المناطق الحدودية الليبية والمصادقة عليها بشكل رسمي⁽¹⁾ ولكن في الواقع كان هؤلاء في بعض الأحيان عبارة عن مجموعة من الشباب المحليين الذين سبق للبعض منهم أن تدرب عسكرياً⁽²⁾، حيث قاموا بتوجيه جهودهم لحماية مدنهم من أي مخاطر يمكن أن تحرق بهم، أما الكتائب التي تشكلت وحاربت خلال حراك 2011 للإطاحة بالقذافي فكانت مختلفة تماماً. إذ أن تلك الكتائب التي كانت متمركزة أساساً في بنغازي ومصراته والزنتان وفي طرابلس اندمجت مع بعضها مشكلة ائتلافات كبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد. استغلت الجماعات المسلحة ضعف القيادة الرسمية لكي تبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية، كما قامت الجماعات المسلحة التابعة لمختلف القبائل بالمطالبة بحق مراقبة المناطق لأغراض التهريب والذي أثار شكوكاً بالنسبة إلى القبائل الحدودية التي تحاول السيطرة على تجارتها ومصدر رزقها⁽³⁾

كان لانعدام الأمن تداعيات أيضاً على اقتصاد البلاد. حيث توقفت صادرات الغاز إلى إيطاليا لنحو أسبوع بعد مواجهات قبلية في مجمع مليته للنفط والغاز غرب طرابلس شهر مارس 2013. وتبادل أعضاء من ميليشيات الزنتان إطلاق النار مع جماعات مسلحة من زواره قبل تدخل الجيش الليبي لوقف أعمال العنف. واستأنف تدفق الغاز عبر أنبوب غرينستريم حسب مسؤول بشركة إيني الإيطالية التي تملك المجمع بشراكة مع الشركة الوطنية الليبية للنفط. كما اندلعت مواجهات قبلية متفرقة بالجنوب الليبي. وأشار الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب سعد العرفي إلى نشوب مواجهات بحري المنشية بمدينة سبها بين قبيلتي ورفلة والقذاذفة نتج عنها سقوط ثلاثة قتلى وإصابة 12 شخصاً. وأضاف أن قوات الحاكم العسكري وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية قد

سيطرت على الموقف وقامت باحتوائه بتدخل حكماء ووجهاء وأعيان المنطقة. وفي جبل نفوسة، دارت مواجهات بين قبيلتي قنطرار والمشاشية للسيطرة على مزدة التي تقع على بعد 170 كم جنوب غرب طرابلس. وبحسب الهلال الأحمر نزح آلاف الأشخاص بسبب أحداث العنف وحسب إبراهيم أبو شعالة عضو المؤتمر عن المدينة، قُتل خمسة أشخاص على الأقل وأصيب خمسة عشر، وقال إن إطلاق النار من جانب قبيلة قنطرار تواصل إلى جانب صواريخ الجراد وقذائف الدبابات. من جهته أشار رئيس المجلس المحلي لمزدة عبد الحكيم بدران إلى تبادل إطلاق النار بالأسلحة الثقيلة. وبحسب رئاسة الأركان للجيش الوطني، هناك تحرك للقوات في اتجاه المنطقة للفصل بين الطرفين (4). عموماً تحتاج ليبيا، في طريقها الطويل نحو التعافي من حقبة القذافي، إلى بناء قوى أمنية فاعلة ومسؤولة من أجل توليد الأمان والاستقرار الضروريين للتنمية والنمو (5).

ثانياً: دور العامل القبلي في عدم تحقيق السلم الاجتماعي:

إن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرماً، رغم أن القذافي نفسه استعمل القبيلة في تكريس سلطته من خلال قبيلته القذاذفة ونسج تحالفات مع قبائل أخرى من أجل الحفاظ على سلطته. ولكن مع الثورة ستلعب قوى قبلية دوراً حاسماً في المعارك في شرق ليبيا وغربها إذ إن المعركة الحاسمة قادتها الوحدات القتالية الأمازيغية بجبل نفوسة، وهي أقليات تكاد لا تتجاوز 10 في المائة من سكان ليبيا عانت في عهد القذافي من التهميش؛ فالخطاب القومي العربي الذي حمّله القذافي سنين يحمل في طياته إقصاءً لهذه الأقليات وحقوقها السياسية والثقافية، وكانت الثورة فرصة مواتية للأقليات الأمازيغية كي تنتصر للظلم الذي لحقها طيلة عقود وأعلن سكان جبال نفوسة التحاقهم بالثورة منذ انطلاقتها، وبرز دور الأمازيغ في الشهور الأخيرة من الثورة لما نجح مقاتلوهم بعد أن حصلوا على الأسلحة من حلف الناتو، في حسم المعركة ضد ميليشيات القذافي وزحفوا إلى طرابلس حيث كانوا من الأوائل الذين دخلوها ونصبوا العلم الأمازيغي فوق بنايات باب العزيزية الحصن المنيع للقذافي (6).

كان سقوط نظام القذافي فرصة تاريخية للأقليات الأمازيغية المنحدرة في أغلبها من منطقة جبال نفوسة كي تطالب بالحصول على حقوقها، ومباشرة بعد تبني دستور مؤقت في أوت 2011 عقدت فعاليات أمازيغية يوم 26 سبتمبر 2011 بقيادة أحد أبرز مناضلي الحركة الأمازيغية الليبية الذي عاش سنين في المنفى فتحي بنيخلف، مؤتمراً في طرابلس شهد تأسيس تنظيم يدافع عن الأمازيغ بليبيا: "المؤتمر الليبي للأمازيغ". وخرج المؤتمر ببيان يبرز موقفه من وثيقة الدستور المؤقت الذي اعتُبر عنصرياً لكونه لا يعترف بالتعدد الثقافي واللغوي والاجتماعي في البلد، ولأنه جعل من اللغة العربية لغة رسمية دون الإشارة للغة الأمازيغية، واعتُبرت وثيقة

الدستور الجديدة عموماً دون مستوى تطلعات الأقلية الأمازيغية لأنه حسب بيانها هذا، دستور ضد أسس بناء مجتمع ديمقراطي مدني متعدد وعادل، وضد حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، وأدان البيان أيضاً غياب الأمازيغ عن تشكيلة الحكومة الانتقالية المؤقتة. هذا البيان الأول يعكس ولادة وعي وحركة أمازيغية تعلن أن زمن إقصاء الأمازيغ قد ولى وأن ليبيا الجديدة يجب أن تعترف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمازيغ، ويجب أن تؤسس على مبادئ المواطنة والشراكة المواطنة العادلة بدون أي تمييز بين المواطنين على أساس الأصل الإثني أو الجنس أو اللغة أو الدين. واللافت للنظر هنا أن الأقلية الأمازيغية في ليبيا التي يمثلها المؤتمر الليبي للأمازيغ لا تطالب بالانفصال ولا تدعو حتى إلى قيام نظام فيدرالي مثل الجهة الشرقية (بنغازي)، بل تدرج نضالها في إطار وحدة ليبيا الترابية؛ فهي تخوض نضالها في إطار سياسي من خلال عملها من داخل المؤسسات القائمة والتي لا تتردد كذلك في اتخاذ مواقف سياسية، منها مثلاً مقاطعة المؤتمر الليبي للأمازيغ للمجلس الوطني الانتقالي في نوفمبر 2011 احتجاجاً على تغييب تمثيل الأمازيغ في الحكومة الانتقالية التي شكّلت حينئذ. وحتى هذا الموقف لا يُعتبر خارجاً عن العمل السياسي بل هو من صميم قواعد اللعبة السياسية.

إن الأقلية الأمازيغية في ليبيا، من خلال أنشطتها منذ سقوط نظام القذافي، عازمة على انتزاع حقوقها الثقافية في هذه المرحلة الانتقالية؛ فعلى الواجهة السياسية والثقافية يخوض المؤتمر الليبي للأمازيغ النضال في الداخل والخارج. وهو يعبر في كل مناسبة عن مواقف الأمازيغ من المستجدات التي تعرفها الساحة السياسية الليبية. هذا النضال السياسي يصاحبه ضغط على المستوى العسكري، فلا يزال مقاتلو جبل نفوسة يحتفظون بترسانة كبيرة من الأسلحة التي غنموها من ميليشيات القذافي، وهي ورقة يستعملونها في الضغط على الحكومة في التفاوض من أجل الحصول على امتيازات والمشاركة في تدبير البلد مثلها مثل ورقة سيف الإسلام بن القذافي الذي ما زال معتقلاً لديهم. وإذا كانت القبائل الليبية التي تستوطن على طول الشريط الشمالي للبلاد سارعت لجنج ثمار الثورة فإن مجموعات إثنية وقبلية تشكّل أقلية في البلاد ستظل خارج حلبة الصراع من أجل اقتسام الغنيمة، وهي أساساً الطوارق وخاصة القبائل الزنجية في الجنوب مثل التوبو وهي مجموعات حتى على مستوى الحقوق المدنية مقصية، فلا يمكن لها ممارسة حقها في الانتخاب، لأن جزءاً من أفرادها لا يتوفرون على الوثائق الرسمية نظراً لأن نظام القذافي حرّمها منها لاعتبارات سياسية وعنصرية⁽⁷⁾. لكن هذا لا يعني أن لا دور لها في مستقبل البلد، فهي تحتل مواطن إستراتيجية على الحدود الجنوبية والغربية للبلاد وهي مناطق تعرف توترات وانفلاتاً أمنياً دائماً نتيجة الحركات التي تنشط في بلاد الساحل والصحراء (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركات الطوارق المسلحة، والحرب الأهلية في دارفور). ولا يمكن في أية حال من الأحوال تهميش دور هذه الأقليات إلى ما لا نهاية، وأية سياسة إقصاء لها سينتج عنها عواقب وخيمة لقدرة هذه الأقليات على الحركة

وتماسك أعضائها وتوفرهم على وعي جمعي إثنى أو قبلي قوي مع محافظتهم على نظام حياة بدوي ترحالي ساهم في تكريس هذا الوعي وجعلهم في نفس الوقت بعيدين عن المراقبة المباشرة لأجهزة الدولة⁽⁸⁾.

ثالثاً: الجماعات العرقية وعلاقتها بشبكات الإجرام المنظم والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكل تأمين الأطراف أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد. ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل⁽⁹⁾.

ومع سقوط حكومة القذافي، ازداد الاتجار بالمهاجرين بشكل ملحوظ. في حين أن بعض الجماعات المسلحة على الحدود كانت تتسامح مع الاتجار بل وتشارك فيه، فإن بعض الكتائب الثورية كانت تقوم بعمليات اعتقال وتحاول تعطيل هذه التجارة. وعلى نحو مماثل، حصل ازدياد حاد في تجارة السلع غير المشروعة، والتي كان من بينها الأسلحة التي غُنمت من مخازن جيش القذافي، وهو ما تسبّب أيضاً بإشعال الاقتتال بين الجماعات العرقية في الجنوب. ما من حكومة ليبية سبق لها أن سيطرت بشكل كامل على حدودها وعلى أعمال التهريب التي تمر عبرها. إذ ببساطة لم تتوفر الحوافز للقيام بذلك على الإطلاق، سواء بالنسبة إلى مسؤولي الحكم المحلي أو الشعب الليبي، بل إن إهمال الحكومة أو ممارستها للتمييز، دفع القبائل الحدودية المحرومة إلى الاستفادة من الاقتصاد الرسمي، و الانخراط في التجارة غير الرسمية والتهريب. كما كان مسؤولو الحكم المحلي، الذين كانوا يُحرمون أحياناً من الترقيات الوظيفية المجزية في الحكومة، يشاركون في هذا الأمر بسبب الإغراءات المالية والأرباح التي يحققونها من التجارة غير المشروعة⁽¹⁰⁾.

إن التغييرات في الأوضاع الداخلية في ليبيا ألقت وسلقي بالفعل بتداعيات على الجوار الليبي ومن أبرزها:

1 - تهديد استقرار دول الجوار: إذ أن تهريب الأسلحة الذي بات تجارة رائجة في ليبيا طال دول الجوار العربي والإفريقي، كما أن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "أر بي جي" في مرحلة ما بعد الثورة، فالسلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة عبر الحدود من ليبيا، بما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر. والأمر ذاته لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تملك حدوداً مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلو، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنياً. كما أن تجارة السلاح امتدت لمنطقة الساحل والصحراء خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا والجزائر.

2 - تنامي "قاعدة" الساحل والصحراء: فالثورة الليبية أفرزت ضعفا للدولة، وغياها لمؤسسات الأمن وتوافرا للسلاح، وتدخل دوليا، مما يشكل أرضية خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة، إن فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون في ليبيا وتونس فضلا عن تسرب أسلحة من ليبيا باتجاه النيجر ثم شمال مال، يصب في تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وكذا من علاقاته مع تنظيمات أخرى متقاربة معه فكريا.

3 - تشجيع حركات التمرد: فالبيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي، أجمت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي، وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال بظهور متغير آخر هو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعارك في ليبيا⁽¹¹⁾.

رابعا: التشدد السلفي في الشرق الليبي:

منذ أوائل عام 2012 فرضت فئة سلفية في الشرق حضورها عبر شن عدد من الهجمات على المصالح الغربية، مثل مقابر الحرب العالمية الثانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والقنصلية الأمريكية وموكب لبعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، إضافة إلى ذلك هاجم السلفيون مقابر وأضرحة ومساجد الصوفية في جميع أنحاء البلاد. وبينما لا تمثل هذه الأعمال تقريبا التيار الرئيس للمشاعر السلفية في البلاد، إلا أنها تعكس أعراض نقاش مكثف يجري بين الجيل الأكبر سنا من السلفيين الذين تبناوا المشاركة السياسية، وقد كان أعضاء التيار المتشدد يقيمون في الخارج من قبل ثورة 2011 وعادوا إلى البلاد، ومنذ ذلك الحين يحاولون فرض أنفسهم من خلال التعصب المفرط على صعيد الأعراف الاجتماعية الإسلامية، وتجنب المشاركة في الانتخابات وإرسال المتطوعين والمساعدات المادية إلى سوريا وقطاع غزة⁽¹²⁾. والسلفية في ليبيا ليست خصوصية فريدة، بل لها جذور قوية في الشرق نظرا إلى نفوذ جماعة الإخوان في شرق ليبيا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فظهر ميناء درنة الصناعي كمركز نشط خاص للإسلام السياسي وبرز تضافر التدين المتزايد مع تصاعد المشاكل الاقتصادية والذاكرة الجماعية للدور البارز الذي لعبته المدينة في النضال المناهض للاستعمار لإنتاج اتجاه نحو العمل التطوعي الجهادي الذي أرسل آلاف الشبان إلى أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين، وإلى العراق بعد عام 2003، وعملت ديناميكيات مماثلة في القطاعات الأكثر فقرا من بنغازي، وخاصة في حي الليثي الذي حصل على لقب قندهار الصغرى. وشكل المحاربون القدامى العائدون من هذه الحرب الجماعة

الليبية الإسلامية المقاتلة LIFG، والتي كان هدفها الصريح إسقاط نظام القذافي. ومع سقوط القذافي وإجراء الانتخابات البرلمانية تبنى جزء كبير من كوادر الجماعة المقاتلة المعروفون في اللغة المحلية باسم المقاتلون- المشاركة السياسية، ومع ذلك أسفرت هذه الخطوة عن للدخول في معترك السياسة أيضا عن انقسامات بين المقاتلين، وقد شكل فيصل بقيادة عبد الحكيم بلحاج أمير الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة والقائد السابق للمجلس العسكري في طرابلس، لكن العديد من المقاتلين انضموا إلى حزب مستقل هو حزب الأمة الوسط بقيادة سامي الساعدي منظر الجماعة المقاتلة، ويعتبر الساعدي الذي يحمل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية مرجعا دينيا، وبينما دخل هذا التيار معترك السياسة كان هناك فيصل مواز يتشكل ويمثل الجيل الثاني من الجهاديين السلفيين، والذين تم احتجازهم وتحولوا إلى التطرف بسبب تجاربهم في فترات سابقة، حيث ذهب بعضهم إلى أفغانستان والعراق بعد عام 2001 وسجنتهم قوات التحالف وأعادتهم أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية إلى ليبيا، وخلال اضطرابات عام 2011 عادوا إلى الظهور كقادة ثوريين في بن غازي ودرنة ومدن شرقية أخرى، ولم تتخلى هذه المجموعة عن رؤيتها المتشددة، إذ شكل عبد الحكيم الحصادي لواء درنة في المراحل الأولى للثورة والذي تغير اسمه في وقت لاحق إلى كتيبة شهداء أبو سليم وفي مرحلة ما انضم الحصادي سفيان بن قمو وهو محارب مخضرم آخر من الجماعة المقاتلة، وثمة شخصية أخرى أكثر غموضا ترتبط بهذا التيار هي عبد الباسط غرور، وهو من قدامى المحاربين السابقين في الجهاد ضد السوفيات في أفغانستان، واعتبارا من منتصف عام 2012 أصبحت كتيبة شهداء أبو سليم قوة بارزة في درنة وبدأت بإغلاق صالونات التجميل، وفرض الأعراف الاجتماعية الصارمة في المدينة، وفي المحكمة المركزية في درنة، علقت لافتة تمجد السريعة الإسلامية خارج المدينة في سفوح الجبال الخضراء، وفي وقت لاحق تم ضم الكتيبة إلى اللجان الأمنية العليا، وينحدر قائد الكتيبة الجديد فتحي عجيب الشاعر من أبرز قبيلة في درنة.

في كثير من النواحي ميز إضفاء الطابع المؤسسي على الجهاديين السلفيين مرحلة أخرى في تطورهم، تمثلت في ظهور فرع من جماعة أكثر تطرفا انضوى تحت اسم جماعة أنصار الشريعة، وأصبحت هذه الجماعة تتواجد أيضا خارج درنة في بنغازي. وقد قامت جماعة أنصار الشريعة في بنغازي بأوضح دخول لها في معترك السياسة في المنطقة الشرقية عندما نظمت تظاهرة للكثائب الإسلامية التي تشبهها في التوجه لدعم الشريعة الإسلامية، كما قامت بعرض عسكري على طول الواجهة البحرية للمدينة، وارتدى العديد من المشاركين اللباس الأفغاني من بين صفوف الجهاديين الإسلاميين، ووفقا لأحد قادة الكثائب أن هذه المشاركة كانت تهدف إلى

تخويف من لا يريد شريعة الله⁽¹³⁾.

ويحاول الإسلاميون السيطرة على طرابلس وضواحيها عسكريا باستخدام كثائب مسلحة إضافة إلى كتائب مصراته، بينما تترك بنغازي ومناطق أخرى كمدينة درنة لعبث تيارات متشددة، وقد كان يفترض تكليف هذه الكثائب بتحقيق الأمن في تلك المناطق، لا التمسك بالسيطرة على طرابلس، مما يعزز دعاوي تهميش الشرق الليبي وتجاهل الوضع الخطير في الجنوب، بما يوفر وقودا لدعاوى الفدرالية أو الانفصال

في إقليم برقة وقران⁽¹⁴⁾.

ويبدو التنسيق التام بين القوى الإسلامية ومصراته القوية ممثلة فير كتائبها المسلحة، خاصة التي يقودها السويحلي وحلفاؤه في مواجهة الزنتان وحلفائهما، وهو ما ينذر برهن مصير البلاد لهذا التحالف وخطر الصراع، وبالمقابل يتغافل قادة التيار الإسلامي عن أنهم يجازفون بوضع التيار الإسلامي المعتدل ذاته تحت رحمة قوى متشددة سياسيا وقبليا وجهويا، وهي نفس القوى التي اعتدت على الشرعية ومؤسسات الدولة⁽¹⁵⁾.

ومن بين الصراعات التي تدور في الشرق الليبي، يستعصي العنف المستمر في الكفرة على الحل أكثر من سواه، وهي مركز تجاري صحراوي يقع بعيدا إلى الجنوب من مدن إقليم برقة الساحلية، ومع ذلك ترتبط بها من خلال الروابط القبلية والتجارة، حيث تتدلج اشتباكات بين أقلية التبو غير العربية في المدينة وبين الزوي وهي

خريطة تبين أهم مدن ليبيا نقلا عن: www.carnegie-mec.org/2013/08/06



القبيلة العربي. ثمة إمكانية للتعامل مع المصادر المتعددة لعدم الاستقرار في شرق ليبيا - النشاط الفدرالي والتطرف السلفي، والافتتال العرقي الداخلي- في المدى القريب من خلال إقرار دستور فعال وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الأمني. إن إعطاء الكتائب الثورية العديدة في البلاد صفة رسمية ودمجها في الجيش الوطني والشرطة، سيساعدان في إنهاء موجة العنف المتزايد في بنغازي، وقط الطريق على ظهور التشدد السلفي، وإحلال السلام الدائم في الكفرة، كما سيساعد في استعادة ثقة المنطقة الشرقية بالحكومة الوطنية عن طريق إزالة التأثير غير المتناظر لتحالفات الميليشيات الغربية على الوزارات الرئيسية⁽¹⁶⁾.

خامساً: العجز الليبي عن السيطرة على الحدود:

بعد مرور أكثر من عامين على الثورة الليبية، تعاني البلاد من مجموعة مذهلة من الكوارث. فهناك حكومة مركزية ضعيفة تكافح لفرض سلطتها، وشهدت المنطقة الشرقية المضطربة دوامة من العنف المتفاقم. وتتيح الحدود التي يسهل اختراقها وتعاني من ضعف الحراسة إمكانية تنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع وانتقال المسلحين عبر أفريقيا والشرق الأوسط⁽¹⁷⁾.

وتواجه الحكومة قضيتين شائكتين تتعلقان بتركة النظام السابق: منطقة جنوبية مهمة اقتصادياً واجتماعياً يعتمد سكانها إلى حد كبير على التجارة عبر الحدود لتأمين معيشتهم، وقطاع أمني مهالك يفتقر إلى التنسيق المركزي الواضح والمعدات والروح المعنوية. وتشكّل المجتمعات المحلية التي تعيش في البلاد من العرب والبربر وجنوب الصحراء الكبرى، أحد مصادر انعدام أمن الحدود. فالتهميش الذي تعرّضت إليه هذه المجتمعات المحلية العابرة للحدود لفترة طويلة على يد الدولة دفعها إلى إنشاء شبكات من التبعية مع امتداداتها في الدول المجاورة التي تسهّل عمليات الاتجار غير المشروع .

وبالنسبة إلى العديد من الجماعات المسلحة العاملة في المناطق الحدودية، تُعتبر العلاقات القبليّة أقوى من ثقافتها بالحكومة الجديدة أو ولائها لها، قامت الدوائر الحكومية والكتائب الخاصة العاملة باسم الدولة، والتي تفتقر إلى التنسيق في ما بينها، بإيجاد تسويات يشوبها الارتباك في محاولة للسيطرة على البلدات والمواقع الحدودية الليبية، إلا أن العلاقة في ما بينها غالباً ما تتسم بالتنافس، لا التعاون.

ومع انهيار الجيش وقوات الشرطة إبان الافتتال الذي شهدته ليبيا خلال 2011، حلت مكانهما أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، التي تصف نفسها بالكتائب التي تعمل باسم ثورة 17 فيفري، وبما أن العديد من هذه الجماعات لم يشارك على نحوٍ واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإن ولاءها بالكاد كان يتعدى القبائل التي جاءت منها، وهذا كان واضحاً بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة عن المعازل الثورية في بنغازي ومصراتة والجنال الغربية. تسبّب الفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي في نشوب صراعات

محلية للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضاً بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب⁽¹⁸⁾.

وقد استولت الكتائب، التي جاء بعضها من قبائل نائية، بهدف فرض رؤيتها الخاصة لوظائف الدولة، على مراكز حدودية من القوات المسلحة الليبية ووزارة الداخلية، ثم انخرطت في أنشطة مراقبة الحدود الخاصة بها. وفي أماكن أخرى، تقوم القبائل الحدودية بالقتال من أجل السيطرة على طرق التجارة أو فقط بانتهاز الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون أنهم غير ليبين أو من أنصار القذافي. ويبدو أن أعمال القتل تراجعت، إلا أن المدن الحدودية لا تزال في حالة من الصراع المجدد، حيث ينحصر دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات وقف إطلاق النار الهشة. ونتيجة لهذا الاقتتال أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق - وكلتاها من المجموعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء - أقل ميلاً من أي وقت مضى للثقة بالدولة أو التعاون معها. فازداد التهريب غير المشروع، وأصبحت البلاد أكثر خطورة وعدم قابلة للتنبؤ على صعيد المهاجرين والمتاجرين.

ويتسبب عجز ليبيا عن السيطرة على حدودها بمشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها، فتهدد الأسلحة والبشر الذي يعبر الأراضي الليبية، يتدفق بحرية إلى حد ما من جميع أنحاء المغرب العربي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم، والتي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض. وتبرز صعوبة هذا الوضع بشكل خاص في مالي، حيث يقوم متمرّدو الطوارق بالتحالف مع الجماعات الإسلامية من أنحاء الساحل كافة باستخدام الأسلحة المشتراة في ليبيا للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد. كل هذا يؤثر سلباً على أمن أوروبا أيضاً، حيث تدخل البضائع المهربة والأشخاص إلى دول الاتحاد الأوروبي نفسها⁽¹⁹⁾.

استنتاجات:

✓ مع التسليم بأن الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية، إلا أن معالجة الخروقات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في الإخلال بالأمن.

✓ تشكل خروقات على حدود ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقة كبيراً لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية هذه الدول شعوراً بخطورة النشاطات الخارجية عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود، والتي تشكل تهديداً كبيراً لاستقرار البلاد.

✓ إن التجربة التي مرت بها ليبيا منذ انطلاق الثورة ضد القذافي تؤكد أهمية التوافقات بين قوى المشهد الليبي الهش، الذي لا يزال يدفع ضريبة إرث القذافي وتدميره لمقدرات الدولة وتهميشه للمجتمع وتفريق مكوناته.

✓ إن تاريخ وظروف ليبيا يبينان أن فرص التنمية والديمقراطية ترتبط أكثر بنظام يعزز الاندماج والهوية الوطنية وبناء الديمقراطية، وأن تمكين كل المناطق سيسهم أكثر في بناء دولة ديمقراطية تحقق طموحات أبنائها، وبالتالي فإن الأولوية حاليا هي التوصل إلى توافق حول الجوانب المشتركة في النظام السياسي، ثم بعدها يأتي النقاش حول توزيع السلطة داخليا.

✓ يضاف إلى ذلك أن الجدل الآن يتسم بدرجة عالية من التوتر تهدد السلم والأمن الاجتماعي في بلد عاش ضراوة حرب فقد خلالها الكثير من مكوناته البشرية والمادية والمعنوية والنفسية، وتركت آثارا سلبية في كل المناطق، واستقطابا لم يفلح المجلس الانتقالي بترتيباته في التعامل معه، مع الفشل في بسط الأمن وبناء الجيش وإعادة الاعتبار للدولة وتحريك الاقتصاد، ناهيك عن تحديات وإشكالات المصالحة الاجتماعية والعدالة الانتقالية التي لم يتم التفكير فيها بشكل استراتيجي أو تنفيذ أية سياسة بشأنها.

✓ استمرار خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية وصعوبة الخروج من ذلك الاعتبار بسبب ظاهرة التسلح الشعبي.

السياسات المقترحة:

- السعي لبناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تشاركية لا تعادي الأقليات ومختلف القبائل وذلك وفقا ل:
- 1. تحكيم الإرادة الشعبية في تحديد المرجعيات واختيار شكل الحكم وسلطاته، والفصل فيما يعترض طريق القوى الوطنية من خلافات، دون ربط الرجوع لهذه الإرادة بأي شروط، وتجنب تقديم أي مصلحة فئوية أو قبلية على هذه الإرادة.
- 2. تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر.
- 3. تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى القبائل.
- 4. وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية بما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية على حقوق الآخرين وحررياتهم.
- بذل جهود مكثفة من قبل قوى الإسلام السياسي لمواجهة طروحات التطرف لدى بعض القوى الإسلامية الأخرى.

قائمة المراجع:

- 1 - بيتر كول، "فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"، نقلا عن مؤسسة كارينجي للسلام الدولي: www.carnegieendowment.org, سبتمبر 2012 .
- 2 - بيتر كول، نفس المرجع.
- 3 - نفس المرجع .
- 4 - عصام محمد وأسماء العرفي، "الحوادث الأمنية تعصف باستقرار ليبيا"، نقلا عن موقع المغاربية: http://magharebia.com/fr/articles/awi/features/2013/03/11/feature-01?change_locale=true
- 5 - Benjamin Nickels, "Pitfalls for Libya's General Purpose Force",: <http://carnegieendowment.org/sada/2013/10/10>
- 6 - رجال بويريك، "الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، نقلا عن: مركز الجزيرة للدراسات: Studies.aljazeera.net
- 7 - رجال بويريك، نفس المرجع.
- 8 - رجال بويريك، مرجع سابق.
- 9 - نقلا عن: <http://www.carnegie-mec.org/2012/10/18>
- 10 - Peter Cole, "Borderline Chaos?," Securing Libya's Periphery",: <http://www.carnegie-mec.org/2012/10/18>
- 11 - خالد حنفي، "تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، السياسة الدولية، م.47، 188، (أفريل 2012)، ص ص.118-119.
- 12 - فريديريك ويربي، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، أوراق كارينجي، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، نقلا عن: www.carnegieendowment.org
- 13 - فريديريك ويربي، نفس المرجع.
- 14 - "ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش"، 2013/8/25 نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات: studies.aljazeera.net
- 15 - نفس المرجع.
- 16 - فريديريك ويربي، مرجع سابق.
- 17 - Frederic Wehrey, Building Libya's Security Sector, <http://www.carnegie-mec.org/2013/08/06>
- 18 - Peter Cole, op.cit.
- 19 - Peter Cole, op. cit.